

## عمال «دفن الموتى» يطالبون بتصنيف عملهم من الأعمال الخطرة

أحمد الصالح

طالب عمال الدولة والبلديات بدمشق بضمورة تصنيف عمل العاملين في معمل معالجة النفايات الصلبة والعاملين في مجال الإسفلت وإنتاج البلاط والشقة والمكتب دفن الموتى من الأعمال الخطرة والشاقة والتي تتدرج من حيث الخطورة ضمن الأعمال التي شملها المرسوم ٣٤٦ لعام ٢٠٠٦ لجهة ٢٠٠٦.

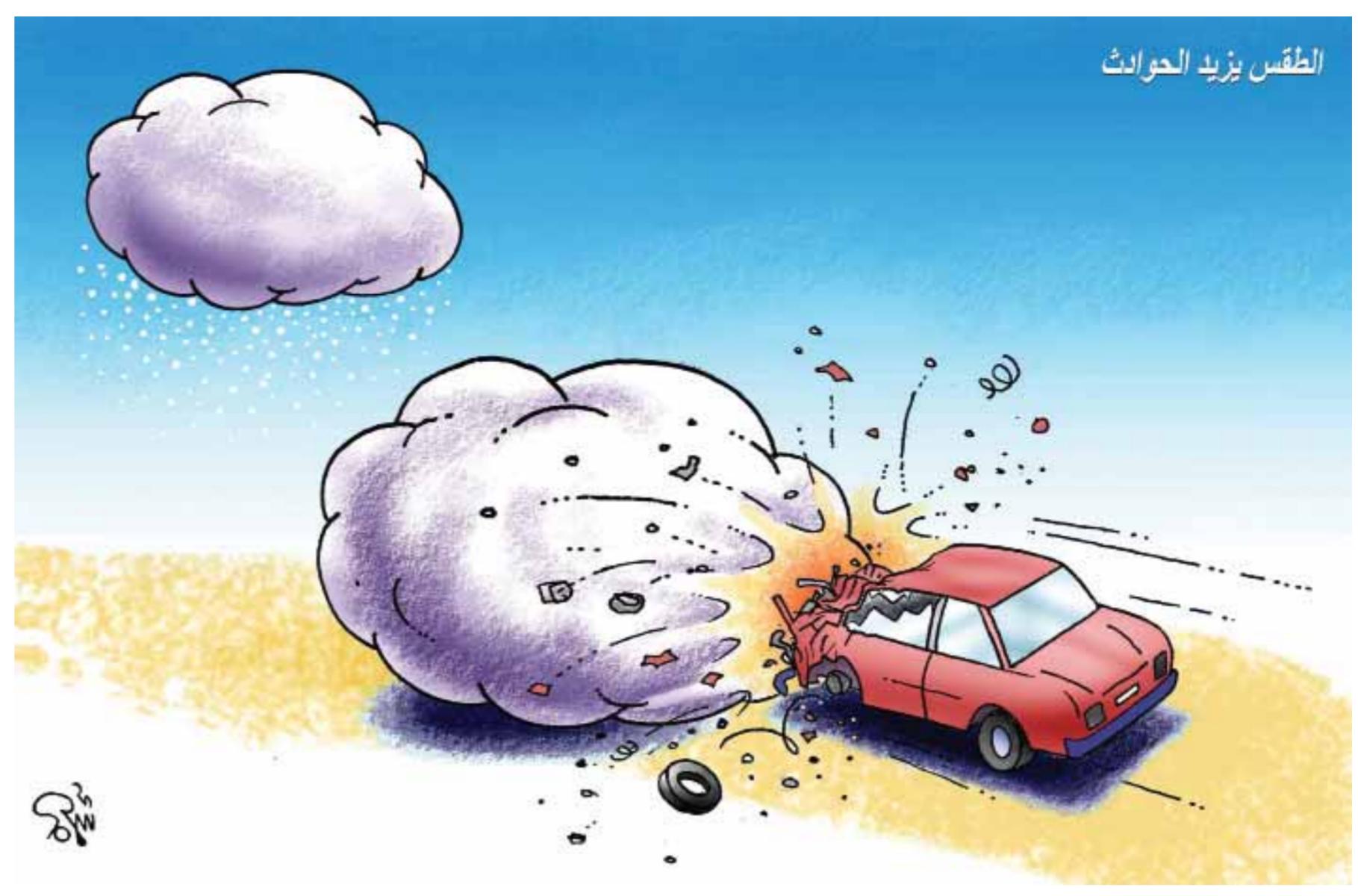
معايير احتساب سنوات الخدمة وبلغهم سقف المعاش.

وطالب العمال بإقامة معايير على وزارة الصناعة للمطالبة بتعويض اختصاص العاملين في مركز اختبارات والأبحاث الصناعية، وموجلة وضع القرار رقم ٦/٢٤٣٦ التابع لنقابة عمال الدولة والبلديات الذي يorum بمبلغ ٧٧٥ ألف ليرة سورية ويتم الآن رفعه إلى مليون ليرة سورية.

وأشار أعضاء النقابة إلى استجابة مؤسسة مياه دمشق للمطالبة النقابة بتأمين سترة جلد لعمال المياه على زرارة دمشق واستفاد منه ١٣٤٠ عاملًا وكان لا يتجاوز عدد المستفيدين في السنوات السابقة ٦٣٠ عاملاً، وكذلك إعادة منح الوجبة الغذائية بعد توقيتها لعدة سنوات، وبين رئيس النقابة أنه تم التوصل إلى حل نهائي مع مؤسسة الاتصالات فيما يتعلق بمشاركة التنظيم النقابي في الهيئة العمومية للصناديق التعاوني وتعدل القرارات السابقة التي ألحقت الضرب بعمال الاتصالات في جميع المحافظات وأعادت إليهم حقوقهم المالية، وتم تأمين

مدرسة في السكن الوظيفي لأبناء العاملين في هيئة الاستشعار عن بعد، وعن واقع العمل النقابي أكد رئيس مكتب نقابة عمال الدولة والبلديات أن عدد المستفيدين للنقابة يصل إلى ما يقارب ٤٠ ألف عامل وعاملة من مختلف الوائح، وفي العام الماضي تقادع أكثر من ألف عامل من هذه الوائح، وكشف التقرير

المالي لنقابة عمال الدولة والبلديات أن واردات صندوق المساعدة الاجتماعية خلال العام الماضي تجاوزت ١٠٠ مليون ليرة سورية بينما كانت نفقات هذا الصندوق بحدود ٨٤ مليون ليرة.



## «العدل» خفت الإجراءات الإدارية فانخفضت الأخطاء انخفاض أخطاء القضاة من ٥٠ إلى ١٥ بالمئة في الفترة الماضية بعض المواطنين «يتزون القاضي» من خلال التهديد بالشكوى عليه

صدر حكم ضدتهم بيذرون القاضي

ويهددونه بالشكوى.

وأشار المصدر إلى موضوع

إخلاءات السبيل في موضوع

المخدرات مؤكداً أن لا يمكن لأى

قاض أن يخلي سبيل تاجر مخدرات

مهما كانت ثمنته بحسب اعتبار

أنه موضوع خطير، مؤكداً أنه لم

تحدد أي إضافة في الموضوع.

وأوضح المصدر أن القاضي من

المعنى أن يخلي سبيل المتاخفين

والأشخاص الذين لم يربط

بحوزتهم مواد مخدرة في حين

التجار الذين يهربون المخدرات

وسيطروا عليهم كعيات فان هؤلاء

يتم تحويلهم إلى محكمة الجنائيات

لمحاكمتهم باعتبار أن العقوبة

مشددة.

وأدى المصدر أن قرار إخلاء السبيل

ولو كان خطأ لا يغير خلايا في

عملية الفرار باعتبار أنه لا يمكن

التدخل في قياعاته.

وأكيد المصدر أنه من حق القاضي

في حال كانت شكاوى المواطنين

الحق، مشيراً إلى وجود درجات

غير ممكنة أن يرفع مدعى اقتداء

القضائي في القضاء والقضاء

وطبطاطاً للتوعية باعتبار أن هذا

الامر ليس في سمعة القاضي

أهم الكافر في تصويب القرار

القضائي.

### لا يمكن لأي قاضٍ إخلاء سبيل تاجر المخدرات



محمد متار حميجو

كشف مصدر قضائي أن نسبة الأخطاء القضائية انخفضت خلال ١٥ بالمرة، موضحاً أن هذه الأخطاء كانت ناجمة عن تسرّع في اتخاذ القرارات وليست مقصودة من

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى المصدر أن أهم أسباب انخفاض

الأخطاء تأتي من اختلاطها وزراعة العدل

أخيراً ضارباً مثلاً موضوع كف

البحث كان يحتاج إلى إجراءات

كثيرة حالياً أصبحت الأمور

بسطة وذلك لأنه من حق المواطن

واسطة وذلك بحسب

وأعلن المصدر أن هناك شكوى

بخصوص قضية تناقل يائمه من المدعى

أجزاء آخر يجب أن يتبعه وبالتالي

يكون قراره قابلاً للاستئناف أمام

الجنائيات.

وارأى المصدر أن هناك قلة تقاضة

في حال كانت شكاوى المواطنين

غير ممكنة أن يرفع مدعى اقتداء

القضائي في حال ثبت قرار قاضي

الاتهام في حال ثبت قرار قاضي

والأخير المصمم إيهما ينطبق

في مسألة إخلاء السبيل ولكن من

القرار، موضحاً أن القاضي لا يخطا

الجنایات أو إلى قاضي التفتيش

لدى الدعوى من جديد، مؤكداً

أن قاضي التفتيش

يعمل في كل دولة

وهو مكتبه في كل دولة